الموضوع: ملاحظات الأردن حول الفرص والتحديات المعرضة للسلم والأمن الدوليين في تطبيق الذكاء الاصطناعي بالمجال العسكري.

- ترى المملكة الأردنية الهاشمية أن استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري يجب أن يستند على التحكم البشري الكامل وذلك تأكيدا على أن اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام القوة العسكرية يجب أن يبقى محكوم وتحت اشراف بشري فعال خلال جميع مراحل التشغيل والاستخدام.
- تعزيز التعاون الدولي من خلال الدعوة إلى تطوير اتفاقية دولية ملزمة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري بما يتضمن الشفافية وتبادل الخبرات وبناء القدرات بين الدول.
- يستلزم الأمر اجراء مراجعة قانونية شاملة لأي نظام عسكري وطني مبني على الذكاء الاصطناعي قبل اعتماده مع مراعاة مبادئ التمييز والتناسب وضمان بقاء السيطرة البشرية على استخدام القوة وذلك التزاما بأحكام المادة (36) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف "الذي وقع عليه الأردن بتاريخ 12/12/1977 وصادق عليه بتاريخ 1979/5/1" والتي تنص على ضرورة مراجعة أي سلاح أو أسلوب حرب جديد للتأكد من مدى توافقه مع القانون الدولي.
- رفض الأنظمة القتالية الذاتية المستقلة من خلال التأكيد على موقف الأردن الرافض لاستخدام أي أنظمة قادرة على اتخاذ قرارات قاتلة دون تدخل بشري مباشر لما تحمله من مخاطر قانونية وإنسانية جسيمة.
- يلعب الذكاء الاصطناعي دوراً محورياً في حفظ السلام والأمن الدولي من خلال تعزيز الوعي الظرفي وتقليل المخاطر على الأرواح في عمليات حفظ السلام، وحماية الحدود والبنى التحتية الحيوية عبر التحليل التنبؤي والرصد المبكر، وتنسيق الاستجابة للكوارث والأزمات بكفاءة عالية في اللوجستيات والبحث والإنقاذ، ودعم الأمن الداخلي وإنفاذ القانون من خلال تحسين جمع المعلومات الاستخباراتية والوقاية من الجريمة ومكافحة الإرهاب، مع التأكيد على أولوية الأدوار الدفاعية والإنسانية في ضوء التحديات الأمنية الإقليمية.
- ضرورة التنبيه إلى المخاطر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، والتي تشمل هشاشة الأداء في البيئات المعقدة وغير المتوقعة، والثغرات السيبرانية التي قد تستغل الأنظمة كنقاط دخول للهجمات، ومخاطر التحيز والإفراط في الاعتماد الآلي دون إشراف بشري فعال، إضافة إلى مخاطر الانتشار وسوء الاستخدام من قبل جهات غير حكومية وتصعيد الصراعات الناتج عن سرعة استجابة الأنظمة مقارنة بقدرة الإنسان على التدخل.
- يساهم الذكاء الاصطناعي في تحديث أنظمة الحماية المدنية والعسكرية عبر تحسين اتخاذ القرار بدعم قرارات دقيقة وفي الوقت المناسب ضمن أطر تنظيمية واضحة، وتعزيز الامتثال المبادئ التمييز والتناسب في العمليات بما يتوافق مع القانون الدولي الإنساني، وتقديم دعم إنساني فعال في إدارة الكوارث ودعم اللاجئين وجهود التعافي بعد النزاعات.
- تؤيد القيادة العامة اعتماد منهج شامل لإدارة دورة حياة أنظمة الذكاء الاصطناعي في السياقات العسكرية يتضمن في مرحلتي ما قبل التصميم والتصميم وتحديد المتطلبات القانونية والأخلاقية والتشغيلية وإجراء تقييمات المخاطر،

وفي مرحلتي التطوير والاختبار بناء أطر تحقق تشمل المحاكاة والاختبارات الميدانية وآليات للتعلم المستمر والمراقبة، وفي مرحلة النشر والاستخدام اعتماد إرشادات صارمة لحدود التشغيل ومتطلبات الإشراف البشري وضمان الالتزام بالقانون الإنساني الدولي والسياسات الوطنية.

- إن البيانات الركيزة الأساسية لعمل الأنظمة الذكية، ومتطلبات حوكمة البيانات تقتضي وضع معايير واضحة لجمعها وتصنيفها وتنقيحها وضمان تكاملها وتقليل التحيز، مع تعزيز الشفافية على المستوى الوطني عبر آليات التدقيق والتتبع والتصنيف في الأنظمة التشغيلية والإقرار بأن البيانات الضخمة الدقيقة تعزز أداء النماذج بينما تشكل الممارسات غير المنضبطة مصدرا للمخاطر من خلال هجمات التلاعب وسوء الاستخدام في المراقبة.

التوصيات:

1. تدعم المملكة الأردنية الهاشمية استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري وفقا لضوابط قانونية وإنسانية صارمة تضمن الاستخدام المسؤول والمنضبط لهذه التكنولوجيا بما يتوافق مع قواعد القانون الدولي الإنساني والالتزامات الدولية.
2. الاستفادة من التشريعات الدولية مثل ودراسة أفضل الممارسات والمعايير وتكييفها بما ينسجم مع السياق الوطني.
3. تعميق التعاون الدولي وبناء القدرات عبر المشاركة الفعالة في فعاليات (UNODA) وغيرها لتبادل الخبرات ووضع معايير مشتركة، وإقامة شراكات تقنية وتدريبية مع الدول المتقدمة لسد الفجوات الرقمية.
4. تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية بتشجيع البحوث المشتركة وتطوير حلول ذكية آمنة وشفافة ودعم برامج التدريب لضمان توفر كوادر فنية مؤهلة.